الأنباء
الاربعاء 2 ديسمبر 2020
للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مرشح الدائرة الأولى أكد أن هناك عوامل تعرقل مسيرته والقضية كانت محل اهتمامه

الشطي: التعليم في الكويت يتراجع ولابد من خطة شاملة لإصلاحه

■ قدمت العديد من الاقتراحات والأسئلة حتى نضع مستوى التعليم في مكانه الصحيح لتحقيق التنمية

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب خالد الشطي أن التعليم في الكويت يعاني العديد من المشاكل على الرغم من الميزانية الضخمة الموجهة له، ويتراجع عاما بعد عام، مشددا على ضرورة وضع خطة شاملة وحوار مجتمعي لمستقبل التعليم في الكويت.

وأوضح الشطي في تصريح صحافي أن هناك عوامل تعرقل المسيرة التعليمية في الكويت، لعل أبرزها نقص الكوادر التعليمية المدربة والاعتماد على الخارج في إدارة العملية التعليمية مع جمود المناهج الدراسية وعدم توافقها مع مخرجات التعليم فضلا عن معاناة الطلبة في الكثير من المسائل التعليمية.

وذكر الشطي أن قضية التعليم كانت محل اهتمامه، حيث قدم العديد من الاقتراحات بقوانين وبرغبة، كما وجه أسئلة برلمانية، حتى نضع التعليم في الكويت في مكانه الصحيح، مشيرا إلى أنه تقدم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 1996 بشأن التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة، كما تقدم باقتراح بقانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم 63 لسنة 1982 في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث يكون للهيئة العامة مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير التعليم العالي.

وأضاف الشطي انه تقدم بالعديد من الاقتراحات برغبة، التي تخدم التعليم في الكويت، حيث تقدم باقتراح برغبة بحظر تكليف أعضاء هيئة التدريس غير الكويتيين من التدريس في الفصول الدراسية الصيفية في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مع السماح باستثناء بعض الحالات إذا لم يتوافر أعضاء هيئة تدريس كويتيين، كما تقدم بالاقتراح بتحمل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وسائر مؤسسات التعليم العالي الحكومية، نصف المصاريف الدراسية عن أبناء أعضاء هيئة التدريس الكويتيين ـ المسجلين في المدارس الخاصة في الكويت ـ غير المستوفين لشروط تحمل كامل مصاريفهم الدراسية، وبحد أقصى 3 أبناء، على أن يعامل بالمبدأ ذاته الباحثون الكويتيون في معهد الكويت للأبحاث العلمية وأعضاء هيئة التدريب الكويتيين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وتابع الشطي: لقد تم تقديم اقتراح برغبة بإنشاء مراكز تدريبية تحاكي مواقع عمل الخريجين تتبع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتديرها كليات ومعاهد الهيئة حسب التخصصات المتاحة في كل منها تحل محل الجهات التي يتم فيها تدريب الطلبة ميدانيا في الوقت الحالي ويعمل بها أشخاص من هذه الجهات وتتولى إعداد الطلبة للعمل في القطاع الخاص وتشجعهم على تأسيس مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة بعد التخرج، مضيفا انه اقترح إلغاء شرط الحصول على شهادة (الايلتس) للقبول في البعثات الخارجية التابعة لوزارة التعليم العالي، والاكتفاء باعتبارها معيارا للمفاضلة بين المتقدمين للبعثات الخارجية، على أن تحدد آلية المفاضلة وفق نتائج إحصائية توضح طبيعة العلاقة بين حالات التعثر الدراسي السابقة في البعثة الخارجية وبين مستواهم في اللغة الإنجليزية حين صدور قرار ابتعاثهم.

وقال الشطي: كما اقترحت عدم تكليف أعضاء هيئة التدريس غير كويتيين بالعمل خلال الفصل الدراسي الصيفي في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية، إلا في حالة عدم توافر أعضاء هيئة تدريس كويتيين، وأن يعلن الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم خلال أسبوع في موقعه على شبكة الإنترنت، قواعد ومعايير وضوابط التقييم والجودة، التي اعتمدها لتقييم برامج مؤسسات التعليم العالي المحلية الحكومية والخاصة، خلال فترة تقديمها التعليم عن بعد لمتابعة العام الدراسي الحالي أو الفصل الدراسي الحالي وأن ينشر أيضا البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتقييم في موقع الجهاز الوطني على شبكة الإنترنت قبل بداية العام الدراسي التالي (2020/2021).

وأشار الشطي إلى أنه اقترح اتخاذ القرارات اللازمة من قبل كل من مجلس إدارة جامعة الكويت ومجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لاحتساب ساعات تطوع الطلاب ـ المنتسبين إلى كل من المؤسستين التعليميتين ـ للمشاركة في الجهود الرسمية الرامية لمواجهة وباء فيروس كورونا المستجد ضمن ساعات مقرر التدريب الميداني أو أي مقرر آخر ذي طابع ميداني ـ إجباري أو اختياري ـ مشمول في صحيفة التخرج الخاصة بالبرنامج الأكاديمي الذي ينتسب إليه المتطوع وبشأن فيروس كورونا.

وقال الشطي: اقترحت أن تزيد كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الميزانية المخصصة للفصل الدراسي الصيفي للعام الدراسي الحالي 2020/2019.

مرشح الدائرة الأولى النائب خالد الشطي

متى تتوقف المرأة «السياسية» عن كونها ظاهرة صوتية ونشازاً؟!

بقلم: خلود عبدالله الخميس
مجازة في الإعلام السياسي

منذ إعلان قانون حقوق المرأة السياسية، الترشيح والانتخاب، ولم تصل للسلطة السياسية وزيرة كانت أو نائبة، امرأة تمثل النساء وقضاياهن وتعمل بجدية لتحقيق مبدأ المساواة العادلة مع الرجل في القوانين المدنية من حقوق وواجبات، عدا د.رنا الفارس وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان في الحكومة الحالية.

حقيقة، لا تتطلب الكثير من الجدل حولها، أن نموذج النائبة المرأة ظاهرة صوتية ونشاز أيضا، ليس في التمثيل المحمود ولا المرجو ولا يحقق طموح من اشتغلن في «اللوبي» النسائي قبيل منح المرأة الحقوق السياسية للترشح والتصويت، وأنا منهن، فالأمر مازال في فكرته الجاهلية والعصبية لوجود سيدة في التشكيل الحكومي ودعمها لكرسي البرلمان وغض النظر عن المفاضلة والكفاءة واستبدالها بنظام «الكوتا» والمحاصصة التي تتحكم في مخرجات النظام الانتخابي.

أخطاء قاتلة رافقت تعيين وزيرات لسن بمستوى الفرح المرافق لتقلد الحقيبة، استشعارها بأن النظام يتطلب وجودها أي هي ضرورة لاستكمال صورة بارزة لعائلة الحكومة يؤثر على عمق تفكيرها بأنها عضو مهم وفاعل عليه واجب الإنجاز وليست مجرد ديكور أو «لمسة أنثى» في الحكومة.

البعض يظنني ضد المرأة ومتطلبة جدا، لكن الحقيقة أنني معها وبقوة أكبر من النسويات اللآتي لا يفقهن في الدعم سوى القشور والشكليات، أقف خلف أي امرأة ستأتي عبر الصناديق لتتبنى قضايا المرأة الحقيقية مثل المساواة في الحقوق المدنية مع الرجال في الرواتب والمناصب القيادية والدبلوماسية والإسكان ومعاملة أبنائها غير الكويتيين معاملة المواطنين في الأساسيات المعيشية كالتعليم والصحة والإقامة المجانية ومنحهم أولوية على غيرهم من غير الكويتيين، والعمل على إقرار قانون غير معقد وميسر لمنحهم الجنسية بغير انتقائية وإذلال، فلن يخل تجنيس أبناء الكويتيات بالتركيبة السكانية أو الهوية الوطنية والتاريخ شاهد ولكن لا يريد البعض أن يراه.

لم تأت امرأة واحدة تتبنى قوانين وتشكل «لوبي» في البرلمان للحصول على أغلبية لإقرارها لمنع التمييز ضدها في المناصب الدبلوماسية مثلا، أو ما تتعرض له من ضغوط التنافسية في العمل للفوز بمنصب قيادي، دائما يقدم الرجال عليها، فهي تخضع للاختبارات المستمرة في الموقع القيادي، وحتى كموظفة وعاملة، لإثبات كفاءتها، بينما الرجل يكفيه أن يصل الى مركز ما ثم يستريح ويعشش حتى يتقاعد!

هناك خلل في القوانين يظلم النساء، ولكن السياسيات للأسف انشغلن بالزعيق مثل الرجال تحت قبة البرلمان وصرن ينافسن على الذكورية، بينما المطلوب من المرأة في المواقع السياسية أن تتمسك بأنوثتها وتعمل بفخر من خلاله لتبنّي ودعم القضايا التي تحتاجها النساء بمختلف مراحلهن العمرية ومستوياتهن العلمية والوظيفية وطبقاتهن العائلية.

الخذلان الذي صاحب وجود المرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية لن يرتقه تكرار وجود نفس الأصوات النشاز بلا أي تأثير سوى إزعاج لحظي وإحراج يسطره التاريخ للمرأة الكويتية.

مرشح الدائرة الأولى أكد ضرورة إنشاء هيئة عليا للانتخابات بعيداً عن إشراف وزارة الداخلية

محمد بن رضا لـ «الأنباء»: تعديل نظام الصوت الواحد واستبداله بالقوائم النسبية

■ إنشاء هيئة تعليمية تراقب الوضع التعليمي وأداء الإدارة المدرسية ومخرجات التعليم ■ سنّ قوانين وتشريعات تسهم في جلب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز السياحة الداخلية

فرج ناصر

طالب مرشح الدائرة الأولى محمد عبد الخالق بن رضا بتعديل نظام الصوت الواحد واستبداله بالقوائم النسبية وإنشاء هيئة عليا للانتخابات بعيدا عن إشراف وزارة الداخلية، داعيا إلى وجود رقابة على تمويل الحملات الانتخابية لضمان عدم تدفق أموال أجنبية من شأنها التأثير في الانتخابات.

وقال في لقاء مع «الأنباء» إن مستوى التعليم في الكويت متردّ، ومن الضروري إنشاء هيئة تعليمية تراقب الوضع التعليمي في البلاد ويتم تقييم أداء الادارة المدرسية والتعليمية ومخرجات التعليم، بالإضافة إلى ضرورة إلغاء نظام الحفظ والتلقين بالمعلومات وإنما إكسابهم المهارات اللازمة للفهم والاستيعاب لتنمية مداركهم العقلية.

وبشأن التركيبة السكانية قال بن رضا إنه من المهم العمل الجاد على تعديل التركيبة السكانية وتطبيق سياسة الإحلال وإعطاء الأولية للكويتيين في جميع المجالات.

وعن الجانب الصحي، رأى أن الخدمات الصحية تحتاج إلى تطوير، داعيا إلى انشاء مراكز تخصصية للأشعة والطب النووي في محافظات الكويت الست، وإلى تفاصيل اللقاء:

هل تؤيد النظام الانتخابي الحالي؟

● إن من أهم ركائز برنامجي الانتخابي تعديل نظام الانتخابات، وإنشاء هيئة عليا للانتخابات بعيدا عن اشراف وزارة الداخلية، وكذلك تعديل الصوت الواحد واستبداله بالقوائم النسبية بحيث يتم اختيار قائمة واحدة من خلال الصوت الواحد سواء 10 مرشحين في القائمة الواحدة في نظام الخمس الدوائر أو 5 مرشحين في نظام العشر الدوائر.

وهذا القانون يضمن بذلك جوهر المشروع الأصلي مع ضمانات إضافية لتعزيز نزاهة الانتخابات وشفافيتها، كنقل مسؤولية الإعداد والإشراف على تسجيل القيود الانتخابية ومتابعتها وإعلان القوائم النهائية للناخبين بجميع الدوائر الانتخابية وتسلم الطعون على هذه القوائم إلى الهيئة الوطنية العليا للانتخابات، وكذلك الرقابة على الإنفاق الانتخابي والدعاية الانتخابية في المدة التي يحددها القانون والذي سبق أن صدر من الحكومة بمرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 بتاريخ 2012/10/21 وتم إلغاؤه لاحقا بحكم المحكمة الدستورية لأسباب إجرائية.

وهل يتضمن برنامجك الانتخابي، إصلاح الخلل في المنظومة التعليمية؟

● إصلاح التعليم وتطويره في شتى مراحله الدراسية وتوظيف أمواله في برامج تعليمية تواكب نبض وعلوم العصر، من أهم أولوياتي وذلك من خلال إنشاء هيئة تعليمية تراقب الوضع التعليمي في البلاد ويتم تقييم اداء الادارة المدرسية والتعليمية ومخرجات التعليم.

وأطالب بإنشاء المدارس الافتراضية والفصول الذكية لجميع المراحل بالتعاون مع شركات متخصصة لتطبيق المدرسة الافتراضية والفصول الذكية والاستفادة من التجربة السعودية في تسريع التحول الرقمي (بوابه المستقبل) ضمن رؤية 2020ـ2030.

وهي فكرتها أن يكون هناك ربط بين المدارس واستخدام النظام الإلكتروني في عملية التعليم وتكون هناك محاضرات افتراضية يتم اختيار أفضل طريقة شرح للمادة وتعميمه إلكترونيا على جميع المدارس يستعين بها الطالب بدلا من الدروس الخصوصية، وان يكون هناك ربط إلكتروني لمتابعة الطالب من قبل مدير المدرسة والمعلم وولي الأمر الطالب، وان تتم متابعة الواجبات المدرسية من خلال النظام التعليم الإلكتروني ومتابعة تقارير الطالب والمعلم وتقييم أدائهم ومدى تقدمهم في الأنشطة التعليمية.

كيف ترى مستوى الخدمات الصحية في الكويت؟

● من الضروري جدا الارتقاء بجودة الخدمات الصحية من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لرفع مستوى الجودة، وانشاء مراكز تخصصية للأشعة والطب النووي في محافظات الكويت الست تلافيا للمواعيد التي تستغرق عدة أشهر حتى يحصل عليها المواطن.

ما رؤيتك لحل قضية الخلل في التركيبة السكانية؟

● من الضروري العمل الجاد على تعديل التركيبة السكانية وتطبيق سياسة الإحلال وإعطاء الأولية للكويتيين في جميع المجالات، فإن حجم الاختلال في التركيبة السكانية في الكويت كبير، إذ تبلغ نسبة الكويتيين 29,9 في المائة فقط، من أصل 4,776 ملايين نسمة، العدد الإجمالي لسكان البلاد، في حين يبلغ عدد الوافدين 3,344 ملايين شخص، منهم 745 ألفا تحت بند «العاملين في المنازل»، أي بنسبة 22,2 في المائة، ومعظمهم لدى الأسر الكويتية، في حين تبلغ نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص 4 في المائة فقط، وفي القطاع الحكومي 74 في المائة، أما على صعيد توزيع العاملين الكويتيين على سوق العمل فهو 80 في المائة بالقطاع العام و20 في المائة في «الخاص».

مرشح الدائرة الأولى محمد عبد الخالق بن رضا

ماذا أعددت في برنامجك الانتخابي ما يخص قضايا المرأة والشباب؟

● دعني أقول وأؤكد أنه يجب دعم اجراءات تمكين المرأة والشباب وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، وإتاحة الفرصة لهم بشكل عادل ومستدام، وإشراكهم في صنع القرارات المتعلقة بالإجراءات التنموية ومساهمتهم في المجالات: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية لتحقيق رؤية الكويت 2035.

كما أنه من الضروري أيضا تسكين الشباب في المناصب القيادية، وتسهيل اجراءات الانضمام الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد مشاريع الترفيه والتدريب والأسرة والتعليم والصحة من المشاريع المهمة التي يبدع فيها الشباب، منها قطاع التجزئة والذي يعتمد بنسبة 80٪ على التقنية الحديثة، ومشاريع الادارة والتنمية من بحث ودراسات وتطوير المنشآت التي لها دور كبير في رؤية الكويت 2035.

كيف ترى حقوق المرأة، وهل هي فعلا ظلمت في الجانب الإسكاني؟

● لابد من إعطاء المرأة حقوقها السكنية المتزوجة من غير كويتي ومنحها بدل الإيجار وتوظيف أبنائها أسوة بالرجل، وإيجاد ايجاد حل إنساني وقانوني لمشكلة المقيمين بصفة غير قانونية بما يضمن مصالح الوطن الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ويرفع عن الكويت التهم الجائرة التي تنطلق من هنا وهناك.

كما أنه من الواجب على الدولة تنويع مصادر الدخل وتحقيق مبدأ دولة الرفاه وإصلاح سلم الرواتب لتوفير نظام مستدام بما يساهم في تحقيق العدالة والمساواة، وسن قوانين وتشريعات تساهم في جلب الاستثمارات الاجنبية من خلال تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار المباشر والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفرض ضرائب على التحويلات المالية، بالإضافة الى تعزيز السياحة الداخلية من خلال انشاء مشاريع ومدن ترفيهية.

وأشدد على ضرورة إنجاز المشاريع الكبرى التي تضمن انتعاشا اقتصاديا وامنا وطنيا ومنها طريق الحرير والمدن الحدودية وتطوير الموانئ.

كل ما ذكرته جيدا ولكن هل يتحقق ذلك على أرض الواقع للمساهمة في نجاح الرؤية التنموية الجديدة؟

● يتوقف نجاح رؤية الكويت الجديدة التنموية على تطبيق اشتراطات عاجلة يجدر توفرها قبل افتتاح المشاريع العملاقة المخطط لها على المدى القريب والمتوسط. وتتمثل أهم هذه الاشتراطات في تسريع اصلاح التعليم وخلق ثقافة عمل تنافسية قائمة على الابداع والمهارة حتى تواكب متطلبات المرحلة المقبلة التي تخطط لكويت المستقبل بفكر وتحديات جديدة ومختلفة عن الكويت الحالية والقديمة خصوصا من ناحية علاقة الفرد بالعمل والادارة والتعليم.

وهل للقطاع الخاص دور في هذه المشاريع للمساهمة في تنمية اقتصاد الكويت؟

● إن مشاركة القطاع الخاص والمبادرات الشبابية في صنع تنمية الكويت المستقبلية غير النفطية، من المتوقع نمو حجم الثروات الفردية وارتفاع عدد الأثرياء لتصبح الكويت في ركب المنافسة مع جيرانها في مؤشر تنافسية بيئة الاعمال وصنع الثروات وتحفيز الفرص والأطر التشريعية الداعمة للاستثمار الخاص والمبادرات الشبابية.

ومع استمرار تنفيذ المشاريع التنموية، من المرتقب أن تتقلص نسبة البطالة بين الكويتيين مع بداية 2020، ومن المتوقع أن تتراجع بنحو 50 في المئة، وعلى غرار تجارب سابقة في منطقة الخليج، فان المشاريع التنموية ضمن رؤية الكويت المستقبلية والتي تضمنت انشاء منطقة حرة مع خلق بيئة تعليمية واستثمارية محفزة، من المرجح أن تساعد مثل هذه المشاريع على تحسين كفاءة الخريجين ورفع مستوى مهاراتهم، وهو ما يساعد على زيادة تعزيز مبادرات الأعمال الفردية والجماعية، ويدعم بدوره تسارع نمو الثروات الفردية والأسرية ما يترتب عنه ارتفاع عدد الأثرياء والمليونيرات.

في الآونة الأخيرة، ظهرت قضايا الفساد بكثرة، ما السبيل إلى الحد منها؟

● محاربة كل أشكال الفساد هو عمل مجتمعي ومطلب شعبي ملح والعمل على تطبيق القانون على الجميع وعدم التساهل مع مرتكبي التجاوزات وكسر القوانين، وأنا أرى أن الانتخابات الفرعية نموذج.

وما رؤيتك عن القوانين المقيدة للحريات؟

● يجب إلغاء قانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، والمعروف باسم قانون الجرائم الإلكترونية والذي انتقد من قبل العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية الصحافة، وإعادة النظر في قانون رقم 3 لسنة 2006 وتعديلاته بشأن الرقابة على المطبوعات والنشر والتي اصبحت لاحقة عبر القضاء، والغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر (حبس المؤلف).

السيرة الذاتية

● بكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة العامة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعه الكويت.
● نائب رئيس لجنة الاتفاقيات الثقافية بين دولة الكويت والدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة.
● عضو اللجنة الدائمة للمنح الدراسية والاتفاقيات الثقافية والتبادل الثقافي.
● المنسق العام للندوة الفكرية لإعادة صياغة الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي.
● عضو في فريق الخطة الانمائية للدولة ومدير مشروع التبادل الثقافي والفني داخل وخارج دولة الكويت.
● عضو في اللجنة الإعلامية المنبثقة عن اللجنة العليا التنسيقية للمؤتمرات التي تعقد بدولة الكويت ورئيس الانشطة المصاحبة للمؤتمرات بتكليف من الديوان الأميري وهي:
ـ مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي.
ـ المؤتمر الدولي رفيع المستوى لدعم الوضع الإنساني في سورية.
ـ مؤتمر القمة العربية الأفريقية الثالثة
ـ القمة العربية الخامسة والعشرون
ـ مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق.
ـ مؤتمر قمة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
عضو في العديد من اللجان التابعة للمنظمات الدولية وهي:
ـ عضو في العديد من اللجان العليا الثنائية المشتركة ما بين دولة الكويت والدول العربية والأجنبية برئاسة كل من وزراء (الخارجية ـ المالية ـ التجارة ـ النفط).
ـ عضو اللجنة الثقافية العامة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
ـ عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO).
ـ عضو في اجتماعات المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة (ISESCO).
ـ عضو اللجنة الحكومية لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO).
ـ أدار وترأس العديد من اللجان وفرق العمل لتنظيم الفعاليات والمهرجانات الثقافية المحلية والدولية.
ـ يشغل حاليا منصب مراقب العلاقات الثقافية الخارجية في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.